

Distr.: General
16 February 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

دراسة اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن التمييز في سياق الحق في الغذاء*

* قُدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر نظراً لانعقاد الدورة السادسة للجنة الاستشارية، من الفترة من ١٧ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٥-١		أولاً - مقدمة
٤	١٢-٦		ثانياً - الإطار القانوني الدولي بشأن الحق في الغذاء وعدم التمييز
٧	٤٨-١٣		ثالثاً - التمييز في سياق الحق في الغذاء
		ألف - التمييز فيما يتعلق بالمناطق، والأسواق، والأسعار، والإعانات المالية،	
٧	٢٢-١٣		الموارد، وخدمات البنية الأساسية
١٠	٢٤-٢٣		باء - التمييز ضد الأشخاص العاملين في المناطق الريفية
١٢	٢٨-٢٥		جيم - الحق في الغذاء وفقراء الحضر
١٣	٣٥-٢٩		دال - التمييز ضد المرأة
١٥	٣٩-٣٦		هاء - التمييز ضد الأطفال
١٧	٤٣-٤٠		واو - التمييز ضد اللاجئين
١٨	٤٨-٤٤		زاي - المجموعات الضعيفة الأخرى
١٩	٦٩-٤٩		رابعاً - سياسات واستراتيجيات مكافحة التمييز
١٩	٥١-٤٩		ألف - تزايد تطابق الجهود الإنمائية والأنشطة التجارية مع قانون حقوق الإنسان
٢٠	٥٤-٥٢		باء - المفاهيم والصكوك المروجة لحق العاملين في المناطق الريفية في الغذاء
٢١	٥٨-٥٥		جيم - الحماية القانونية والاجتماعية لفقراء الحضر
٢٢	٦٤-٥٩		دال - الحماية القانونية والاجتماعية للمرأة الريفية
٢٤	٦٧-٦٥		هاء - الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال
٢٥	٦٩-٦٨		واو - الحماية القانونية والاجتماعية للفئات الضعيفة الأخرى
٢٦	٨٤-٧٠		خامساً - الممارسات الجيدة
٢٦	٨٤-٧٠		ألف - الأشخاص العاملون في المناطق الريفية
٢٨	٧٥		باء - فقراء الحضر
٢٨	٧٩-٧٦		جيم - المرأة
			دال - نظم التعليم والوجبات المدرسية وما إلى ذلك من ممارسات مكافحة
٣٠	٨٤-٨٠		الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال
٣١	٨٦-٨٥		سادساً - استنتاج

أولاً - مقدمة

١- إذا كانت الحكومات قد تعهّدت ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما الحد من الفقر المدقع والجوع، فإن الواقع القائم يشير إلى تخطيط رقم قياسي مخز في عام ٢٠٠٩ تجاوز ١ مليار نسمة ممن يعانون نقص التغذية^(١). وهناك الكثير من الجوع الذين لا يستطيعون إعمال حقهم في الغذاء بسبب أنماط التمييز الكامنة: فمن الأمثلة في هذا الصدد أن المادة ١٣٩ من قانون العمل في غواتيمالا يخلع على النساء الريفيات صفة "مساعداً" للعمال الزراعيين بدلاً من أن يصفهن بالعاملات اللائي يحق لهن الحصول على رواتبهن^(٢). ولهذا التمييز، بحكم القانون، ضد النساء الريفيات في غواتيمالا أثر هائل على قدرتهن على إطعام أنفسهن وأسرهن. وفي الوقت ذاته، هناك الكثير من الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أن هناك الكثير منهم في مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية من الذين يعانون مرض النوما الذي يأكل الوجه ويفتك بما يصل إلى ٩٠ في المائة ممن يصابون به. وهذا المرض الرهيب، الذي شوهد للمرة الأخيرة في أوروبا في معسكرات الاعتقال النازية، له عوامل خطر أساسية من بينها سوء التغذية وسوء أوضاع الإصحاح. ويسقط الأطفال الذين يعانون مرض النوما ضحايا للتمييز الفعلي في سياق الحق في الغذاء.

٢- وقد طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٠/١٢، إلى اللجنة الاستشارية أن تنجز دراسة بشأن التمييز في سياق الحق في الغذاء، بما يشمل الممارسات الجيدة في سياسات واستراتيجيات مكافحة التمييز.

٣- وأنشأت اللجنة الاستشارية، في دورتها الأولى، فريق صياغة معنياً بالحق في الغذاء يتألف من خوسيه بنغوا كيبو، وشينسونغ تشونغ، ولطيف حسينوف، وجون زيغلر ومنى ذو الفقار^(٣)، وأسندت إليه مهمة إعداد دراسة بشأن التمييز في سياق الحق في الغذاء. وقد عقد فريق الصياغة عدة اجتماعات لغرض الصياغة وأعدّ ورقات عمل. وأقرت اللجنة الدراسة الأولية بشأن التمييز في سياق الحق في الغذاء في دورتها الرابعة وقدمتها إلى المجلس لينظر فيها (A/HRC/13/32).

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). "١,٠٢ مليار نسمة من الجوع" روما، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

(٢) شبكة المعلومات والعمل بشأن أولويات الغذاء "حق الريفيات ونساء الشعوب الأصلية في غواتيمالا في الحصول على الغذاء الكافي" مداخلة مكتوبة قدمت إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. انظر أيضاً الوثيقة E/CN.4/2006/44/Add.1.

(٣) يعرب أعضاء فريق الصياغة المعني بالحق في الغذاء كريستوف غولاي وإيوانا سيسماس من أكاديمية جنيف للقانون الأساسي الدولي وحقوق الإنسان، على مساهمتهما الهامة في صياغة هذه الدراسة.

- ٤- وقد رحّب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٣/٤، بالدراسة الأولية المذكورة أعلاه وطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تجمع آراء وتعليقات كل الدول وجميع الوكالات والبرامج الخاصة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وجميع الجهات ذات المصلحة الأخرى ذات العلاقة بشأن الممارسات الجيدة المدرجة في سياسات واستراتيجيات مكافحة التمييز المبنية في الدراسة الأولية، حتى يتسنى للجنة الاستشارية وضعها في الاعتبار لدى إتمام الدراسة.
- ٥- وجاءت هذه الدراسة ثمرة بحوث ومشاورات دقيقة فيما بين أعضاء اللجنة الاستشارية وقد أقرتها اللجنة في دورتها السادسة بهدف طرحها على مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة عشرة. وهي تأخذ بعين الاعتبار تعليقات واقتراحات الدول ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية وسائر الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

ثانياً - الإطار القانوني الدولي بشأن الحق في الغذاء وعدم التمييز

- ٦- إن الحق في الغذاء الكافي هو حق من حقوق الإنسان يحمي حق جميع البشر في العيش بكرامة والتحرّر من الجوع. وهذا الحق معترف به بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (المادتان ٦ و ٥٩)، والبروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (المادتان ٥٤ و ٦٩)، والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (المواد ١-٥ (ب) و ١٤ و ١٧-١)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة ١٢) واتفاقية حقوق الطفل (المادتان ٢٤ و ٢٧) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادتان ٢٥ (و) و ٢٨-١).
- ٧- وهذا الفيض الغامر من الوثائق الدولية التي تحمي الحق في الغذاء لا يؤكد فقط عالمية هذا الحق الذي لا لبس فيه زمن السلام وزمن النزاعات المسلحة بل يبرز أيضاً الوشائج التي تربطه بسائر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن نافلة القول إن الحق في الماء وفي الإصحاح والحق في الصحة والحق في التعليم، وبالطبع، الحق في الحياة من الأمور التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإعمال الحق في الغذاء (A/HRC/12/24).
- ٨- والصك الدولي الذي يكثر الاستشهاد به بوصفه المصدر القانوني الرئيسي للحق في الغذاء هو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ١١) وقد ذكرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي هيئة المعاهدة المعنية برصد تنفيذ الدول للعهد، بشكل جازم، في تعليقها العام رقم ١٢ (١٩٩٩) أن الحق في الغذاء الكافي يتم إعماله عندما يتاح مادياً واقتصادياً لكل رجل وامرأة وطفل، بمفرده أو مع

غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه (الفقرة ٦). والغذاء ينبغي أن يتوافر بكمية ونوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد وأن يكون خالياً من المواد الضارة وأن يكون مقبولاً في سياق ثقافي معين (الفقرتان ٨ و ١٢). وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على الغذاء اقتصادياً ومادياً، سلّطت اللجنة الضوء على أهمية إيلاء العناية الخاصة بالفئات الضعيفة (الفقرة ١٣)، وذلك نهج اتبعته الدول في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وطرح مجدداً في مبادئ روما الخمسة من أجل أمن غذائي عالمي مستدام. والحكومات ملزمة، بموجب القانون الدولي، بأن تحترم وتحمي وتعمل الحق في الغذاء. ويجب على الدول أن تكفل، في إطار التزاماتها بحماية قاعدة الموارد الغذائية للسكان أن تتخذ الخطوات المناسبة لضمان تمشي أنشطة قطاع الأنشطة التجارية الخاص ومنظمات المجتمع المدني مع الحق في الغذاء (الفقرة ٢٧).

٩- وفي معرض التفصيل في الالتزامات المتعلقة بالحق في الغذاء، تعتمد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أحد المبادئ الرئيسية للقانون الدولي ألا وهو حظر التمييز. وقد حُدّد مبدأ عدم التمييز ونص عليه في ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ لينظم العالم في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية^(٤). وتتردّد أصداً العبارة الجامعة "بدون أي تمييز" الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقوة في جميع صكوك حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتكرّس مبدأ عدم التمييز في الأحكام المماثلة الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتنص الفقرة ٢ من المادة ٢ من العهد الأخير على أن كل دولة طرف ملزمة بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب. وفي المادة ١٤(٢) من اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، ألزمت الدول أنفسها باتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية وذلك بهدف ضمان مشاركة المرأة، استناداً إلى قاعدة المساواة بين الرجل والمرأة، في التنمية الريفية والاستفادة منها.

١٠- وعرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ٢٠ بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التمييز بأنه أي تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل، أو غير ذلك من أوجه المعاملة المتميزة المبينة بشكل مباشر أو غير مباشر على أسباب تمييزية محظورة، بقصد إبطال أو إضعاف الإقرار بالحقوق المنصوص عليها في العهد أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة أو بما يؤدي إلى ذلك

(٤) Manfred Nowak, *UN Covenant on Civil and Political Rights: CCCP Commentary*, 2nd ed. (Strasbourg, NP Engel, 2005), p. 599.

(الفقرة ٧). وأكدت اللجنة أن الدول الأطراف ملزمة بالقضاء على جميع أشكال التمييز الشكلي والموضوعي. وفي سياق الحق في الغذاء، تلزم اللجنة الدول بمراجعة تشريعاتها ولا سيما القوانين التي تعالج مسائل الوصول إلى الغذاء أو المساعدة الاجتماعية أو وسائل الإنتاج وذلك للتأكد من أنها لا تتضمن أي حكم تمييزي^(٥).

١١ - والتصدي للتمييز الشكلي وحده لن يكفل المساواة الموضوعية بالمعنى المقصود والمحدد في الفقرة ٢ من المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فكتيراً ما يتأثر التمتع الفعلي بالحقوق المنصوص عليها في العهد بانتماء الشخص إلى مجموعة تتوفر فيها أسباب التمييز الخطورة. وعليه، فإن على الاستراتيجيات التي تتصدى لمسألة التمييز، بما في ذلك فيما يتعلق بالحق في الغذاء، أن تتبع أسلوباً يركز على الفئات المستضعفة والمحرومة كما أشارت إلى ذلك اللجنة^(٦). ويتطلب القضاء على التمييز في الواقع العملي إيلاء العناية الكافية لمجموعات الأفراد التي تعاني من تحيز تاريخي أو مستمر بدلاً من مجرد المقارنة بالمعاملة الشكلية التي يتلقاها أفراد في حالات مشابهة. ولذلك يجب على الدول الأطراف أن تعتمد فوراً التدابير الضرورية للحيلولة دون نشوء الظروف والمواقف التي تُسبب التمييز الموضوعي أو التمييز بحكم الأمر الواقع أو تُدبمها، ولتخفيف وطأة تلك الظروف أو المواقف أو التخلص منها.

١٢ - ومن الأمثلة، في هذا الصدد، أن على الدول أن تضمن وصول كل الأفراد، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال، أو الأشخاص الذين لا يمتلكون أراضي أو السكان الأصليين، على قدم المساواة، إلى الغذاء الكافي وإلى وسائل شراؤه^(٧). وفي حين ضمّ أحد التعليقات الواردة توصية تقضي بإزالة المزارعين الفلاحين أو فقراء الحضر^(٨) من قائمة المجموعات المستضعفة فإن هذه الدراسة تبين بجلاء أن هاتين الفئتين تعانين تمييزاً موضوعياً وتميزاً على أرض الواقع. وعليه فإن هذا التقرير هو الموضوع المناسب للتصدي للأسباب الكامنة وراء التمييز والعوامل المساهمة فيه بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤثرة في هاتين المجموعتين، وأفضل الممارسات القائمة حيال كيفية القضاء على التمييز أو التخفيف من وطأته. وعلاوة على ذلك، أثنت العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية على إدراج الفئتين المذكورتين و/أو إيلاء العناية للأسباب الهيكلية^(٩).

(٥) انظر الوثيقة E/C.12/1999/5، الفقرة ١٨.

(٦) المصدر نفسه، الفقرتان ١٣ و ٢٨.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) تعليقات أبدتها كندا على الدراسة الأولية (١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠).

(٩) انظر، على سبيل المثال، الآراء والتعليقات التي أدلى بها بشأن الدراسة الأولية كُلاً من موريشيوس (٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) والبرتغال (٤ آب/أغسطس ٢٠١٠) وسويسرا (٦ تموز/يوليه ٢٠١٠)، والهيئة الدولية لمناصري حقوق الإنسان (بدون تاريخ) وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) وكذلك الخطاب الذي ألقاه هنري سراجيه المنسق العام لحركة فيا كامبسينا في دورة اللجنة الاستشارية الرابعة (٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠).

ثالثاً - التمييز في سياق الحق في الغذاء

ألف - التمييز فيما يتعلق بالمناطق، والأسواق، والأسعار، والإعانات المالية، والموارد، وخدمات البنية الأساسية

١ - التفاوتات بين المناطق وتزايد تهميش الفئات الأكثر ضعفاً

١٣ - لم يتحقق سوى تحسن طفيف، إن كان هناك أي تحسن، في وضع المناطق الأكثر فقراً في العالم من حيث الحد من الفقر والجوع. وبوجه عام، سُجِّلَ قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية والغذائية التي بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨ انخفاض في عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم على أساس أسعار عام ٢٠٠٥، في المناطق النامية من ١,٨ مليار في عام ١٩٩٠ إلى ١,٤ مليار عام ٢٠٠٥. وعندما تصنف البيانات حسب المناطق يكشف هذا التطور المشجع عن مؤشرات لا تبعث على التفاؤل. ذلك أن الانخفاض المسجل في عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع يُعزى إلى ما حدث في الصين أساساً^(١٠). ولا يزال أكثر من نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون تحت خط الفقر. وبالمثل، ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية لعام ٢٠٠٩ فإن ٣٩ في المائة من سكان جنوب آسيا ما زالوا يعيشون في حالة فقر مدقع رغم تحقيق بعض التقدم.

١٤ - وعلى الرغم من حدوث تحسن في سجل إحصاءات الجوع لعام ٢٠٠٩ فإن إحصاءات عام ٢٠١٠ تظل مذهلة: فلا يزال ما مجموعه ٩٢٥ مليون نسمة في عداد الأشخاص ناقصي التغذية اليوم^(١١). وتضم منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر عدد من الجياع (٥٧٨ مليون نسمة) ثم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٣٩ مليون نسمة)^(١٢). وقد سجل في هذه الأخيرة أعلى معدل لانتشار نقص التغذية بالنسبة إلى حجم سكانها (٣٠ في المائة)^(١٣). ووفقاً للتقرير المذكور أعلاه عن الأهداف الإنمائية للألفية، وكتيجة لتصاعد أسعار الأغذية التي بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨، شهدت أربع مناطق من العالم زيادات في معدلات نقص التغذية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وهي: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأفريقيا جنوب آسيا وجنوب آسيا (باستثناء الهند) وشرق آسيا.

(١٠) البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، *Global Monitoring Report 2009: A Development Emergency* (Washington, D.C.)، الصفحة ١٩.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، ٢٠١٠ (روما، ٢٠١٠)*، الصفحة ٤.

(١٢) المصدر نفسه، الصفحة ٩.

(١٣) المصدر نفسه، الصفحة ١٠، انظر أيضاً: FAO, "More people than ever are victims of hunger", background note, 2009.

١٥ - وشهدت أسعار الأغذية قفزة كبيرة منذ تموز/يوليه ٢٠١٠. فقد بلغ مؤشر الفاو لأسعار الأغذية أعلى مستوياته منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وارتفعت أسعار القمح في الأسواق الدولية بنسبة ٧٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٩. وتوضح أعمال الشغب الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية، كما حدث في موزامبيق في الربع الثالث من عام ٢٠١٠، انعدام الأمن الغذائي وقنوط الناس^(١٤).

١٦ - ولا يمكن إغفال الأزمة البيئية من أي مناقشة بشأن انعدام الأمن الغذائي فمن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ في المناطق الأشد فقراً والتي تعاني أكثر من غيرها من أعلى مستويات الجوع المزمع^(١٥). ومن المؤكد أن تغير المناخ وتطوير الوقود البيولوجي سيؤثران في الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة المتمثلة في: توافر الإمدادات الغذائية، وسهولة الحصول عليها، واستقرارها، واستخدامها، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا^(١٦).

٢ - الأسواق، والأسعار، والموارد، وخدمات البنية الأساسية

١٧ - وفقاً لنموذج اقتصاد السوق يشكّل ارتفاع أسعار المواد الغذائية حافزاً للمزارعين، بمن فيهم مزارعو العالم المتقدم، ويؤدي إلى زيادة في الإنتاج. لكن إنتاج الحبوب في العالم النامي لم يرتفع في الواقع إلا بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠٨، بل إن الإنتاج قد انخفض في معظم البلدان النامية^(١٧).

١٨ - وقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دراسات حديثة إلى أن الواقع يتحدى نظرية اقتصاد السوق وقاعدة العرض والطلب التي تقوم عليها^(١٨). فارتفاع أسعار المنتجات ليس كافياً لكي تبدأ الإمدادات الغذائية في الاتساع وذلك أن أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يمثلون أغلبية المزارعين في البلدان النامية لا يشاركون سوى مشاركة محدودة في السوق. وقد أدت سياسات التكيف الهيكلي وانخفاض الاستثمارات في الزراعة على مدى العقود الأخيرة إلى نقص فرص الحصول على الموارد - المدخلات الزراعية الحديثة والائتمان الزراعي، وضعف التسويق والبنية الأساسية للنقل، واستخدام التكنولوجيا البدائية، ووجود خدمات ومؤسسات غير فعالة في المناطق الريفية، مما يقيد إلى حد كبير

(١٤) Food riots: "Predictable crisis, unprepared governments"- UN expert, press release, Geneva, 7 September 2010; see also www.fao.org/worldfoodsituation/FoodPricesIndex/en/

(١٥) FAO, "2050: Climate change will worsen the plight of the poor", 30 September 2009. Available from www.fao.org/news/story/0/item/35831/icode/en/

(١٦) FAO, High-level Expert Forum: How to Feed the World in 2050, Climate change and bioenergy challenges for food and agriculture, Rome, 12-13 October 2009

(١٧) منظمة الأغذية والزراعة، "حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٩" (روما، ٢٠٠٩)، الصفحة ٢٩.

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة، المرجع السابق، صندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية "أسعار الأغذية: المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن يشكلوا جزءاً من الحل"، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

مشاركة المزارع الصغيرة في السوق. يضاف إلى ذلك أنه بينما لا تصل فوائد ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يبيعون منتجاتهم في مزارعهم، فإن نتائج ارتفاع تكاليف المدخلات تصل إليهم. والمزارعون التجاريون الكبار في البلدان المتقدمة والبلدان المصدرة للمواد الغذائية هم الذين يجنون ثمار ارتفاع أسعار هذه المواد^(١٩).

٣- دور التجارة في المنتجات الزراعية، والإعانات المالية والشركات الدولية في سياق الحق في الغذاء

١٩- يبدو أن نظام التجارة الدولية الحالي يميل لصالح البلدان المتقدمة ويضر بالدول النامية، ولا سيما في قطاع الزراعة^(٢٠). فعلى سبيل المثال، يؤكد تقرير لمشروع التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية "أن صغار المزارعين والأسر الريفية يتأثرون سلباً بالتجارة في المنتجات الزراعية وأن "أفقر البلدان النامية تتكبد خسارة كافية في ظل معظم سيناريوهات تحرير التجارة"^(٢١).

٢٠- وأشارت منظمة التجارة العالمية، في سياق تعليقاتها على الدراسة الأولية، إلى أن جولة أوروغواي الخاصة بالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة التي شهدت انطلاق عملية الإصلاح التي تعززت خلال مفاوضات الدوحة الرامية إلى الحد من "الإعانات المالية المقدمة للأنشطة الزراعية المحلية والمخلّة بالتجارة"، بالإضافة إلى جوانب المرونة المتاحة لقطاع الزراعة في البلدان النامية. وأشارت الأرجنتين، ضمن الملاحظات التي أبدتها، إلى أن الهدف الطويل الأجل الذي توخت منظمة التجارة بلوغه يتمثل في إقامة نظام عادل يركز على السوق للتجارة الزراعية^(٢٢).

٢١- وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يظل الدعم المقدم للمنتجين مرتفعاً: ففي عام ٢٠٠٨، أشارت التقديرات إلى أنه بلغ ١٨٢ مليار يورو، أي ما يعادل ٢١ في المائة من مجموع الإيرادات الإجمالية، للمنتجين الزراعيين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٢٣). وتصل المنتجات الغذائية والزراعية المدعومة إلى أسواق الدول النامية

(١٩) Molly D. Anderson, "A Question of Governance: To Protect Agribusiness Profits or the Right to Food?", Agribusiness Action Initiatives, November 2009. Available from www.agobservatory.org/library.cfm?refID=107086

(٢٠) GTZ, "The human right to food and agricultural trade", German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, Eschborn, 2008

(٢١) International Assessment of Agricultural Knowledge, Science and Technology for Development, *Agriculture at a Crossroads: Synthesis Report* (Washington, D.C., 2009), p. 65

(٢٢) تعليقات الأرجنتين على الدراسة الأولية (١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠).

(٢٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: *Agricultural policies in OECD countries 2009: Monitoring and Evaluation* (2009), p. 5

باعتبارها واردات رخيصة لا تستطيع المنتجات المحلية منافستها. ونتيجة لممارسات الإغراق يحصل أصحاب الحيازات الصغيرة على دخل وموارد أقل لشراء البذور والأسمدة، مما يؤثر بدوره على إنتاجهم الزراعي، ومن ثم في كسب قوتهم. وتسبب الإعانات أيضاً اختلالات قطاعية طويلة الأجل في البلدان النامية. وتوافر المنتجات الرخيصة المدعومة التي يمكن الحصول عليها عن طريق التجارة يؤدي عموماً إلى إثناء المستثمرين عن الاستثمار في الزراعة. ومما لا شك فيه أن السنوات الثلاثين الماضية قد شهدت نقصاً شديداً في الاستثمار في القطاع الزراعي في البلدان النامية بسبب وجود تصور متزايد لأن الزراعة قطاع غير مربح^(٢٤).

٢٢- وترتبط بالتحديات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تفرضها ممارسات الإغراق هيمنة عدد قليل من الشركات عبر الوطنية على السوق. على جميع قطاعات السلسلة الغذائية من إنتاج وتجارة وتجهيز وتسويق وبيع بالتجزئة (E/CN.4/2004/10) ومن الأمثلة في هذا الصدد أن صناعات تعبئة لحوم البقر والخنزير في الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن عليها أربع شركات (تايسون وكارغيل وسويفت وشركاهم، والشركة الوطنية لتعبئة لحوم البقر، وشركة سميثفيلد للأغذية، وشركة تايسون فودز وسويفت وكارغيل)، حيث بلغت نسبة التركيز السوقية ٨٣,٥ في المائة و٦٦ في المائة على التوالي^(٢٥). وهناك اتجاه نحو تكرار هيكل احتكار القلة الملحوظ في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي^(٢٦) من أسواق البلدان النامية. ويؤكد المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء على أن نظم قوانين المنافسة المصممة امتثالاً للالتزامات الدول فيما يتعلق بحماية الحق في الحصول على الغذاء الكافي، هي وحدها التي تستطيع مكافحة التعسف في استخدام القوة الشرائية وبناء على ذلك فإنه يعطي الخطوط العريضة لمجموعة من التوصيات الموجهة لكل من الدول وقطاع الأعمال التجارية الزراعية (A/HRC/13/33)^(٢٧).

باء - التمييز ضد الأشخاص العاملين في المناطق الريفية

٢٣- لا يزال الجوع، شأنه في ذلك شأن الفقر، يمثل في الغالب، مشكلة في المناطق الريفية، ومن بين سكان الريف، فإن الفئات التي تعاني على نحو مفرط هي المزارعون وأصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الذين لا يملكون أرضاً، وصيادو السمك، والصيادون وجامعو الثمار. وقد كشفت فرقة عمل مشروع الألفية للتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالجوع

(٢٤) IFAD, "Food prices: smallholder farmers can be part of the solution".

(٢٥) Mary Hendrickson and William Heffernan, "Concentration of agricultural markets", April 2007.

.Available from www.foodcircles.missouri.edu/07contable.pdf

(٢٦) John Wilkinson, "The globalization of agribusiness and developing world food systems", *Monthly Review*, September 2009.

(٢٧) Olivier De Schutter, "Addressing concentration in food supply chains: the role of competition أيضاً انظر Briefing note 3, December 2010. law in tackling the abuse of buying power".

أن ٨٠ في المائة من الجياع في العالم يعيشون في المناطق الريفية. ونحو ٥٠ في المائة من جياع العالم هم أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعتمدون أساساً أو جزئياً على الزراعة لكسب رزقهم، ولكنهم يفتقرون إلى فرص كافية للحصول على الموارد الإنتاجية مثل الأرض والماء والبذور. وتنتمي نسبة أخرى قدرها ٢٠ في المائة من الذين يعانون من الجوع إلى الأسر غير المألوفة للأرض التي يعيش أفرادها كمزارعين مستأجرين أو يعملون كعمال زراعيين بأجور بخسة وغالباً ما يضطرون إلى الانتقال من عمل غير آمن وغير نظامي إلى عمل آخر مماثل له. وتعيش نسبة أخرى قدرها ١٠ في المائة من جياع العالم عن طريق ممارسة أنشطة صيد الأسماك التقليدي والصيد البري والرعي في المجتمعات الريفية^(٢٨).

٢٤- ويواجه الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية بمن فيهم أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الذين لا يملكون أرضاً والأشخاص الذين يعيشون على صيد الأسماك التقليدي والصيد البري وأنشطة الرعي، عدداً من العقبات التي تعرقل أعمالهم لحقوقهم في الغذاء مما يدفع بهم إلى التردّي في وهدة الاستضعاف التي سبق ذكرها فيما يتعلق بالجوع. وبعض تلك العقبات له علاقة بالبيئة أو بالموقع الجغرافي وهي تتمثل في القحط أو الفيضانات أو جَذْبُ الأرض. وهناك عقبات أخرى ذات منشأ اجتماعي أو يُسببها الإنسان نفسه مثل سوء توزيع الأراضي أو يمكن ردها إلى زمن الاستعمار أو إلى فساد أنظمة الحكم في الوقت الحاضر. وقد تؤدي مشاريع البناء الجديدة مثل إنشاء السدود أو الظاهرة الجديدة المتمثلة في حصول الحكومات أو الشركات الأجنبية على مساحات شاسعة من الأرض إلى إضرار أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من السكان الريفيين إلى مغادرة أراضيهم وبالتالي إلى فقدان مصدر غذائهم الأوّلي والانسلاخ عن نمط عيشهم. ومن أسباب الاستضعاف الأخرى المصاعب المواجهة فيما يتعلق بالحصول على البذور أو الاستفادة من الائتمان، وقلة فرص الوصول إلى الأسواق بسبب تركّز سلاسل الأعمال التجارية الزراعية أو قلة الاستثمار في البنية التحتية؛ والقيود المفروضة على الانضمام إلى النقابات العمالية بما في ذلك تجريم أي محاولة من هذا النوع؛ والضعف في مواجهة الجهات الثالثة المستنفذة مثل الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص أو شركات ذلك القطاع. وقد أوردت اللجنة، في دراستها الأولية (A/HRC/13/32) وفي ورقة معلومات أساسية عن المزارعين الفلاحين والحق في الغذاء: تاريخ من التمييز والاستغلال (AC/3/CRP.5)، التفاصيل المتعلقة بماهية العقبات والأسباب المؤدية إلى التهميش. وعمد مجلس حقوق الإنسان، مقررّاً بأهمية هذه المسألة، إلى تكليف اللجنة الاستشارية بإجراء دراسة منفصلة عن سُبُل ووسائل تعزيز النهوض بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

(٢٨) Pedro Sanchez and others, *Halving Hunger: It Can Be Done*, UN Millennium Project 2005, Task Force on Hunger (London, 2005).

جيم - الحق في الغذاء وفقراء الحضر

٢٥- مع استمرار ازدياد حجم السكان، يستمر أيضاً العدد المطلق من الفقراء والأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في هذه المناطق في الازدياد. وتُظهر الاختلافات بين المناطق الحضرية مستويات التفاوت وسوء التغذية ولا تُظهر معدلاً متوسطاً يقدم تقديراً موحداً لنسبة الفقر^(٢٩). وقد أظهرت الاتجاهات الأخيرة أن درجة اعتماد الفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية على دخل نقدي تزداد مع نقص الاعتماد على الموارد الطبيعية المحيطة بهم^(٣٠).

٢٦- ولا تزال البلدان تظن أن الأمن الغذائي يعادل نقص الأغذية. فالدول الأفريقية، على سبيل المثال، لا تزال تُنفق قدراً كبيراً من الموارد على تلبية احتياجات الفقراء في المناطق الحضرية بدلاً من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة وتوليد فرص العمل في القطاعات غير الزراعية وفي المناطق الحضرية^(٣١).

٢٧- ولا ينبغي فصل السعي لتأمين المنافع الاجتماعية عن إدارة النفقات العامة واستئصال الفساد. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى مسؤولية الحكومات عن توزيع المعونة الغذائية بطريقة لا تتميز فيها. ففي تقرير صدر في الآونة الأخيرة ادّعت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية بأن المعونة الغذائية في إثيوبيا تُحوّل وجهتها إلى أنصار الحكومة السياسيين وتستثنى الفئات السكانية المساندة للمعارضة من الإعانات المالية المقدمة أو من تلقي الأغذية في حالات الطوارئ^(٣٢). وعلاوة على ذلك، فإن تقديم الدولة للمعونة الغذائية من خلال شبكات الضمان الاجتماعي قليلاً ما يتناول مسألة التمييز التابع من أوجه عدم المساواة داخل الأسر.

٢٨- وقد أثرت الأزمة الغذائية التي حدثت في الآونة الأخيرة في فقراء الحضر بشكل مفرط. وأشار مدير منظمة القوى الدولية لإنقاذ الطفولة فرع كوسوفو، نزهت صالح رمضاني، إلى أن الزيادة في أسعار الأغذية أدت إلى "حدوث انخفاض القدرة الشرائية على نحو لا يتحمله" فقراء الحضر في كوسوفو. "فقد أصبحت معظم المنتجات في غير متناول الناس ولا سيما أولئك الذين يعيشون على الإعانات الحكومية. وعلى الناس الآن أن يرتبوا أولوياتهم حقاً فيما يتعلق باحتياجاتهم وهناك تحوّل ملموس فيما يخص ما يشتريه الناس وما يأكلونه"^(٣٣). وقد جعلت

(٢٩) Marie T. Ruel and others, "Urban challenges to nutrition security: a review of food security, health and care in the cities", International Food Policy Research Institute (Washington, D.C., 1998).

(٣٠) Lawrence Haddad, Marie T. Ruel and James L. Garrett, "Are urban poverty and undernutrition growing? Some newly assembled evidence", *World Development*, vol. 27, no. 11 (November 1999).

(٣١) Shenggen Fan and others, "Investing in African agriculture to halve poverty by 2015", Regional Strategic Analysis and Knowledge Support System, Working Paper No. 25 (February 2009).

(٣٢) Human Rights Watch, *Development without Freedom: How Aid Underwrites Repression in Ethiopia* (19 October 2010), p. 53. Available from www.unhcr.org/refworld/docid/4cbd2fce2.html.

(٣٣) SOS Children's Villages International, "Kosovo's urban poor hard hit by food crisis", available from www.sos-childrensvillages.org/focus-areas/emergency-relief/children-in-catastrophes/global-food-crisis/pages/kosovos-urban-poor-hard-hit-by-food-crisis.aspx (accessed 10 February 2011).

شدة ارتفاع الأسعار من المأساة المتمثلة في قلة السعرات الحرارية وانخفاض حجم الطعام المغذي حقيقة واقعة ماثلة أمام الكثير من الأسر في جميع أنحاء العالم^(٣٤).

دال - التمييز ضد المرأة

٢٩- إن التداخل بين حقوق المرأة والحق في الغذاء يتيح إلقاء نظرة عامة مفيدة على عدد من الأبعاد المترابطة للتمييز ضد المرأة من حيث الوصول إلى الأراضي، والملكية، والأسواق وهي أبعاد ترتبط ارتباطاً لا فكاك منه بالوصول إلى التعليم والعمالة والرعاية الصحية والمشاركة السياسية. وعلى الصعيد العالمي، تقوم النساء بزراعة أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع المحاصيل الغذائية المزروعة ومع ذلك فإنهن يمثلن ٧٠ في المائة من الجوع في العالم ويتأثرن بصورة مفرطة وغير متناسبة من سوء التغذية والفقر وانعدام الأمن الغذائي. والحكومات لا تفي بالتزاماتها الدولية المتمثلة في حماية المرأة من التمييز، حيث إن الفجوة بين المساواة بحكم القانون والتمييز بحكم الأمر الواقع لا تزال قائمة وتقاوم التغيير.

١- المرأة الريفية، وسبل الحصول على الأراضي، والإنتاج، والأسواق

٣٠- يعتبر تمكن المرأة من الوصول إلى تملك الأراضي أو العقارات والتحكم فيها أمراً شديداً الأهمية لتعزيز أمنها وسبل عيشها. ومن المهم فهم العوامل المتعددة - القوانين، والإرث، والوضع العائلي وسياسات الإصلاح الزراعي - التي تعوق وصول المرأة إلى الأرض والطريقة التي تؤثر بها هذه العوامل على النساء لكونهن نساء على مستوى الأفراد والجماعات المحلية والأمة^(٣٥). وتقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها إناث تشكل نحو ٢٥ في المائة من مجموع الأسر المعيشية في المناطق الريفية بما يشير إلى تعدد فئات النساء وتنوعهن ابتداءً من الأمهات العازبات والأرامل وزوجات العمال المهاجرين وانتهاءً بالعاملات المهاجرات^(٣٦). وعلى الرغم من أن النساء يمثلن معظم القوة العاملة الزراعية والفئات المساهمة في الإنتاج الزراعي فإن التقديرات تشير إلى أنهن يملكن فرصة الوصول أو التحكم في مساحة الأراضي لا تتجاوز ٥ في المائة على الصعيد العالمي^(٣٧).

(٣٤) Issa Sanogo, "The global food price crisis and household hunger: a review of recent food security assessments", *Humanitarian Exchange Magazine*, no. 42 (March 2009); FAO, *The State of Food Insecurity in the World 2010*.

(٣٥) منظمة الأغذية والزراعة، "قضايا الجنسين في مجال نُظُم حياة الأراضي"، (المشاوراة رفيعة المستوى المعنية بالمرأة الريفية والمعلومات، روما، ٤-٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩).

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) كما ذكر في Cited at the Post-African Development Forum Consultation on Securing Women's Access to and Control Over Land in Africa through the African Union's Africa Land Policy Framework and Guidelines, Addis Ababa, 21 and 22 November 2008.

٣١- ويرتبط الحق في التحكم في الأرض والوصول إليها وإدارتها بحق المرأة في ممارسة الاستقلال المالي وكسب الرزق، وبالتالي توفير أسباب المعيشة لنفسها ولأسرتها المعيشية. ولا تزال سياسات الإصلاح الزراعي التي لا تُميز بين الجنسين تستبعد النساء من استحقاقهن في الأرض^(٣٨). ويجب على الدول التي تقوم بالإصلاح الزراعي أو خطط إعادة توزيع الأراضي أن تدعم حق المرأة على قدم المساواة في الأرض، بغض النظر عن وضعها العائلي.

٣٢- وذكرت المديرية التنفيذية لرابطة المحاميات الإثيوبيات، في معرض التعليق على الوضع السائد في إثيوبيا عام ٢٠٠٥، أن المرأة ليس لها أي حق في الميراث والخيار الوحيد المتاح أمامها هو الزواج وأن تعيش في كنف زوج. غير أنها إذا توفي عنها زوجها "تطرد من أرضها" (الوثيقة E/CN.4/2005/47/Add.1، الفقرة ٢٢). ولا تزال الوقائع حتى اليوم تؤكد هذه الملاحظة المرعبة. وتشير الوثائق المنشورة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بشكل منتظم، إلى أن الكثير من النساء الريفيات يواجهن صعوبة قانونية تتمثل في عدم تمكنهن من حيازة سند ملكية، ولو أكن يمنحن حق حرثها وإقامة بيت على قطعة أرض تخصص لرئيس الأسرة المعيشية^(٣٩).

٣٣- ويحدّد قانون الأسرة من قدرة المرأة المتزوجة على الحصول على نصيبها من الميراث على قدم المساواة، كما أنّ قوانين التراكات التي تحدّ من حقوق المرأة في الإرث، ومعظمها ذو طابع عرقي يعمل به في أنحاء كثيرة من أفريقيا وبعض مناطق من آسيا، وفي أمريكا اللاتينية، عبارة عن مجموعتين من القوانين والممارسات التي تترك آثاراً تمييزية فيما يتعلق باستبعاد المرأة من المطالبة بالحق في الأرض^(٤٠). وتستمر الأسر المعيشية الريفية في حيازة الأراضي عبر قوانين الميراث التي تنبثق من نظم القانون العرفي التي تقوم حالياً على أساس إعادة تأكيد عدم المساواة في وصول المرأة إلى الأراضي والتحكم فيها. وبما أن الأرض تنتقل عبر الأزواج أو الآباء أو الإخوة أو الأبناء فإن التفاوض بشأن حقوق المرأة في الأرض يجري في إطار علاقات قوة غير متكافئة ولا تُعتبر هذه الحقوق حقوقاً عامة. وهذا يؤكد أهمية الإصلاح القانوني والثقافي لإعادة التوازن في علاقات القوى داخل الأسرة.

(٣٨) منظمة الأغذية والزراعة، *Gender Food Security: Synthesis Report of Regional Documents*, (Rome), 2004.

(٣٩) انظر Tsehainesh Tekle, *Women's Access to Land and Property Rights in Eritrea. Towards Good Practice: Women's Land and Property Rights in Situations of Conflict and Reconstruction*, 2002; Abby Sebina-Zziwa, Richard Kibombo and Herbert Kamusiime, *Patterns and Trends of Women's Participation in Land Markets in Uganda* (8th International Interdisciplinary Congress on Women, Kampala, Uganda, Makerere Institute of Social Research, Makerere University, 2002); Laurel L. Rose, "Women's Strategies for Customary Land Access in Swaziland and Malawi: A Comparative Study", *Africa Today*, vol. 49, no.2 (Summer 2002), pp. 123-149.

(٤٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، *Gender and Law: Women's Rights in Agriculture*, FAO, Legislative Study, rev. 1, Rome 2002.

٢- المرأة وفرص الحصول على التعليم والعمل والرعاية الصحية

٣٤- لقد جرى، في الغالب، بحس دور المرأة في الاقتصاد كما لم يحظ العمل الذي تقوم به في قطاع الزراعة بالقدر الكافي من الاعتراف لفترات مطوّلة. وفي حين تولّى راسمو السياسات العامة في إطار البرامج المتعلقة بالسكان والصحة والتغذية، التركيز على المرأة وعلى الأدوار المنوطة بها في مجال الإنجاب، فإنهم أهملوها بوصفها وسيلة من وسائل الإنتاج^(٤١).

٣٥- وتعاني المرأة الريفية من أدنى مستويات الالتحاق بالمدرسة في العالم ومن أعلى معدلات الأمية في جميع المناطق النامية؛ ويبلغ عدد النساء اللاتي يعانين من سوء التغذية ضعف عدد الرجال الذين يعانون من هذه المشكلة بينما يبلغ عدد الفتيات المعرضات للوفاة من جراء سوء التغذية ضعف عدد الفتيان المعرضين للوفاة لهذا السبب. وتبرز دراسات عديدة التكاليف الاجتماعية لافتقار المرأة الريفية إلى التعليم وامتلاك الأصول، وترتبط هذه التكاليف ارتباطاً مباشراً بارتفاع معدلات سوء التغذية ووفيات الرضع، وحالات الإصابة بالإيدز والعدوى بفيروسه في بعض البلدان. وهناك أيضاً تكاليف اقتصادية مرتفعة وهي: إهدار رأس المال البشري وانخفاض إنتاجية العمال اللذان يضيقان الخناق على التنمية الريفية والتقدم في مجال الزراعة، ويهددان في نهاية المطاف الأمن الغذائي. والتمييز ضد المرأة في سياق الحق في الغذاء الكافي يمثل ذروة جميع الجوانب الأخرى من التمييز التي تعوق حقوق المرأة في المساواة والتمكين.

هاء - التمييز ضد الأطفال

٣٦- يُعزى أكثر من ثلث وفيات الأطراف في جميع أنحاء العالم إلى سوء التغذية^(٤٢). وفي عام ٢٠٠٨ توفي ٨,٨ مليون طفل ولدوا في جميع أنحاء العالم قبل بلوغهم عامهم الخامس من العمر. وكان معظم هؤلاء الأطفال يعيشون في البلدان النامية وقد تُوفوا بسبب إصابتهم بمرض أو مجموعة من الأمراض التي كان بالإمكان علاجها بسهولة باتباع الأسلوب التغذوي الملائم وتوفير خدمات الرعاية الصحية المناسبة^(٤٣). وتطلق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على سوء التغذية الذي يصيب الطفل اسم "الطارئة الصامتة" وهي محقة في ذلك إذ إن الطفل السيء التغذية يبلغ منه الوهن كلّ مبلغ بحيث يعجز عن مكافحة المرض أو الاستمرار في التعلّم بالذهاب إلى المدرسة. ويظل الطفل، بسبب سوء التغذية، حبيس دورة الفقر وانسداد الأفق أمامه^(٤٤).

(٤١) المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (Washington, D.C., August 1995). *Women: The Key to Food Security*.

(٤٢) انظر WHO Fact File at www.who.int/features/factfiles/nutrition/facts/en/index.html.

(٤٣) انظر www.childinfo.org/mortality.html.

(٤٤) انظر www.unicefusa.org/work/nutrition.

٣٧- ومن الأمثلة ذات الدلالة على الوضع المذكور آنفاً مرض التّوما الذي يأكل وجه الطفل وهو التجسيد البشع لسوء التغذية الوخيم والفقير المدقع. فهو يصيب الأطفال في الكثير من بلدان أفريقيا بما فيها إثيوبيا وتشاد والسنغال والسودان ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد استتصل مرض التّوما من أوروبا وأمريكا الشمالية في مطلع القرن العشرين بفضل تحسين النظام الغذائي نتيجة للتقدم الاقتصادي. ويمكن علاج التّوما في مراحله الأولى بطريقة بسيطة وناجعة وزهيدة التكلفة، وذلك باستعمال المحاليل المنظفة للأسنان والفم وتناول الأطعمة المغذية والمضادات الحيوية^(٤٥). أما في مراحله المتقدمة فإن معدل الوفيات بسببه يمكن أن تبلغ ٩٠ في المائة. ويظل الناجون منه يعانون من ثلاثة أشياء: تشوّه الوجه وحلل تأدية الوظائف الأساسية والتعرّض للوصم الاجتماعي والتمييز الشديدين^(٤٦)، ويمكن أن يؤدي تحسين النظام الغذائي للأطفال الذين يعانون سوء التغذية، ولا سيما في المناطق المعرضة للمخاطر، إلى تقليص معدلات الوفيات بسبب هذا المرض والحد من حالات حدوثه بشكل كبير. أما في الوقت الحاضر فإن العمل على الوقاية من مرض التّوما وإجراء الجراحة الترميمية يكاد ينحصر في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية.

٣٨- ومن نتائج الأزمة المالية والاقتصادية واجه برنامج الأغذية العالمي شحاً كبيراً في الأموال مما أعاق بشكل خطير مهمته المتمثلة في تأمين الغذاء الكافي لمعظم الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ومن بين الفئات التي تحملت أمدح الأوزار في هذا الصدد الأطفال الذين كانوا يستفيدون من برامج الإطعام المدرسية أو من الأغذية المقواة بالحديد. وفي عام ٢٠١٠ اضطر برنامج الأغذية العالمي، في كوت ديفوار، إلى تقليص الوجبات المدرسية المقدمة إلى حوالي ٣٤٠.٠٠٠ من الأطفال الذين يعيشون في مناطق تتجاوز فيها معدلات سوء التغذية العتبة الحرجة التي حدّتها منظمة الصحة العالمية^(٤٧) بنسبة النصف وعليه أصبح هؤلاء الأطفال لا منجى لهم من تحمّل عواقب سوء التغذية الباعثة على الأسى.

٣٩- ويُعد عمل الأطفال ظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمييز في سياق الحق في الغذاء. فالأطفال يُرغمون، في معظم الأحيان، على مزاولة أشكال مختلفة من الأعمال بسبب الفقر المدقع والحاجة إلى توفير الغذاء. فهناك نحو ١٥٨ مليون طفل، أي السُدس، من الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ سنة، يزاولون أعمالاً مصنفة في خانة أعمال الأطفال^(٤٨). ويقتضي

(٤٥) Kurt Bos and Klaas Marck, *The Surgical Treatment of Noma* (Uitgeverij Belvédère/Medidact, Alphen aan den Rijn, The Netherlands, 2006), p.18

(٤٦) David E. Barmes and others, "The need for action against oro-facial gangrene (noma)", *Tropical Medicine and International Health*, vol. 2, no. 12 (December 1997)

(٤٧) World Food Programme (WFP), "WFP reduces rations for 460,000 children in Côte d'Ivoire", 5 March 2010. Available from www.wfp.org/news/news-release/wfp-reduces-rations-460000-children-cote-divoire

(٤٨) انظر www.unicef.org/progressforchildren/2007n6/index_41846.htm

استتصال هذه الظاهرة التعاطي مع المسائل المؤثرة في العمال البالغين ذلك لأن عمل الأطفال يرتبط بالفقر الذي يعاني منه البالغون كما يرتبط بتعزيز فرص العمل الكريم على المستويين النظري والعملي^(٤٩).

واو - التمييز ضد اللاجئين

٤٠ - يواجه كُُل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي مشكلة شديدة وهي نقص الإمكانات المالية اللازمة لتأمين الغذاء الكافي للاجئين والمشردين داخلياً. وتبذل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان جهوداً كبيرة لتقديم المساعدة والمعونة الغذائية في حالات الطوارئ، غير أن هناك أوجه قصور شديدة في التمويل تهدد حياة الملايين من الناس ولا سيما في أفريقيا وآسيا.

٤١ - والمشكلة ليست جديدة بأي حال من الأحوال^(٥٠)، ولكن الوضع ازداد سوءاً بقدر كبير نظراً للارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية كالأرز، والذرة، والقمح على وجه الخصوص، وكذلك نظراً للانكماش الاقتصادي. وأصبح تقليص الحصص الغذائية أو مخاطر وقف عمل البرامج الغذائية مرة واحدة من المخيمات المتأثرة فعلاً بسوء التغذية وانعدام الخيارات من الحقائق القائمة التي يواجهها اللاجئون والمشردون داخلياً في دول مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى^(٥١).

٤٢ - وقد عبر ملايين الناس في العقود الأخيرة الحدود الدولية وحاول بعضهم، ولا سيما من يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الوصول إلى البلدان المتقدمة هرباً من الجوع المستشري^(٥٢). ومعظم الناس المهربين من الجوع لا يسمح لهم بالدخول ولا بالحماية في البلدان الأخرى لأنهم غير مؤهلين للحصول على صفة لاجئين بالمعنى التقليدي والقانوني. ويجري احتجاز معظمهم والاحتفاظ بهم في مراكز التجهيز أو الاحتجاز قبل إجبارهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية.

(٤٩) ILO, "Future harvests without child labour", *World of Work* 61 (December 2007).

(٥٠) انظر الوثيقتين A/HRC/4/30 و A/HRC/7/5.

(٥١) انظر Newtime Africa, "WFP suffers funding shortfall", 1 August 2009 (available from www.newtimeafrica.com/archives/1377); UN News Centre, "Lack of funds may force UN agency to cut food aid", 24 August 2010 (available from www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=35699); and IRIN News, "WFP raises concern over food shortage at refugee camps" (available from www.irinnews.org/Report.aspx?reportid=32621) (accessed 10 February 2011).

(٥٢) الوثيقة A/HRC/7/5.

٤٣ - لكن اللاجئين بسبب الجوع ليسوا مهاجرين. فحركاتهم لا تكون طوعية بل هي بسبب حالات الضرورة^(٥٣). فهم يُجبرون على الفرار وخصوصاً عندما تنفشي المجاعة في بلد بأسره أو منطقة بأسرها (مثل المجاعة التي شهدتها عام ٢٠٠٥ منطقة الساحل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، حيث لا تُتاح أمام اللاجئين بسبب الجوع أي خيار إلا الفرار عبر الحدود الدولية. فالجوع يهدد مباشرة حياتهم وحياة أفراد أسرهم. ولذلك ينبغي حمايتهم ومنحهم حقّ الدخول المؤقت لا رفضهم. وقد اعترفت الجمعية العامة في قرارها ١٦٤/٦٢ المتعلق بالحقوق في الغذاء بضرورة تعزيز حماية مَنْ أُكْرِهوا على مغادرة بيوتهم وأرضهم بسبب الجوع.

زاي - المجموعات الضعيفة الأخرى

٤٤ - يعود السبب في حدوث الجوع وسوء التغذية، إلى حد كبير، إلى عدم التكافؤ في علاقات القوة الذي يؤدي بصورة منتظمة إلى حرمان الأقليات. فالأقليات (السياسية أو الإثنية أو الدينية) كانت، منذ الأزل وعبر تاريخ الجنس البشري أول من يعاني من الجوع وهي مثل جميع الفئات السكانية، التي هي ضحية الانتماء إلى ما يعتبر شريحة اجتماعية دونية، تجد نفسها في أدنى درجات السلم الاجتماعي^(٥٤).

٤٥ - ويواجه السكان الأصليون الاستبعاد والتمييز اللذين يؤثران على حقهم في الغذاء. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، كانت وتيرة التقدم المحرز في التقليل من معدلات سوء التغذية المزمن الذي يصيب أطفال السكان الأصليين أبطأ من وتيرة التقدم المحرز بالأطفال الذين لا ينتمون إلى تلك الفئة. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٢ انخفض المعدل الخاص بأطفال السكان من غير السكان الأصليين بنسبة ١٣ في المائة بالمقارنة مع ٢ في المائة فقط بالنسبة إلى أطفال السكان الأصليين. وقد شهدت مناطق الشمال والشمال الغربي التي يقطنها غالبية من السكان الأصليين تدهوراً في الوضع منذ عام ١٩٩٩ فصاعداً^(٥٥).

٤٦ - وغالباً ما يعتمد تمتع السكان الأصليين بالحقوق في الغذاء اعتماداً وثيقاً على قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم وإلى الموارد الطبيعية الأخرى في الأقاليم التي يقيمون فيها والتحكم فيها. ومن الأمور ذات الأهمية العظمى في هذا الصدد الحكم القضائي الصادر عن لجنة

(٥٣) الوثيقة A/62/289.

(٥٤) Sylvie Brunel, *La faim dans le monde ; comprendre pour agir* (Paris, Presses Universitaires de France, 1999), p. 11.

(٥٥) Center for Economic and Social Rights, fact sheet No. 3 (Guatemala), available from www.cesr.org/downloads/Guatemala%20Fact%20Sheet.pdf.

البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذي يؤكد على الترابط بين حقوق الشعوب الأصلية في الأرض وبين حقوقها في الغذاء والحياة^(٥٦).

٤٧- ولا تتصدى الحكومات بالقدر الكافي لمسألة قدرة الأشخاص ذوي الإعاقات على الوصول بديناً إلى الغذاء وذلك هو جوهر الحق في الغذاء. وكما جرى التأكيد عليه في إطار التعليقات التي أبدت على الدراسة الأولية^(٥٧) التي وضعتها اللجنة فإن وجهة النظر القائلة بإدخال تغييرات فيما يتعلق بالقدرة على الوصول تبعاً لنوع الإعاقة فإنه يتعين تنفيذ التدابير ذات الصلة فيما يتعلق بإعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقات في الغذاء تنفيذاً مناسباً. وعلاوة على ذلك فإن المسنين من ذوي الإعاقة كثيراً ما يخضعون لأشكال متعددة من التمييز من حيث القدرة البدنية والاقتصادية على الوصول والخصائص المتعلقة بتغيير النظام الغذائي.

٤٨- وقد تشمل الفئات الأخرى الضعيفة فيما يخص إعمال حقها في الغذاء المسنين ولا سيما المسنين والأشخاص المتعاشين مع الإيدز والعدوى بفيروسه ومع الأمراض المزمنة الأخرى والأشخاص المحرومين من الحرية والأشخاص الذين يعيشون في مناطق تعصف بها النزاعات.

رابعاً - سياسات واستراتيجيات مكافحة التمييز

ألف - تزايد تطابق الجهود الإنمائية والأنشطة التجارية مع قانون حقوق الإنسان

٤٩- إن في بقاء حوالي مليار نسمة على جوعهم حتى بعد أن انقشعت سحب الأزمات الغذائية والمالية التي حدثت في الآونة الأخيرة علامة على وجود مشكلة هيكلية أعمق جذوراً وهي تهدد القدرة على بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالحد من الجوع. كما أنه يقدم دليلاً على أن النمو الاقتصادي، على أهميته، لن يكفي في حد ذاته للقضاء على الجوع في غضون مدة زمنية مقبولة^(٥٨).

٥٠- وقد جاء فيما قاله المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء^(٥٩) وفي البيان المشترك الذي أصدره رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (٢٠-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) مفتاح قراءة الملاحظة المذكورة أعلاه. وتدعم اللجنة الاستشارية،

(٥٦) انظر Christophe Golay and Ioana Cismas, *Legal Opinion on the Right to Property from a Human Rights Perspective* (Montreal, Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, Rights, Rights and Democracy, 2010).

(٥٧) تعليقات السلفادور (٦ تموز/يوليه ٢٠١٠) ومؤسسة نور العالم (٩ تموز/يوليه ٢٠١٠).

(٥٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم*، ٢٠١٠، الصفحة ٤.

(٥٩) Olivier De Schutter, "Democratizing the Millennium Development Goals", September 2010, available from www.project-syndicate.org/commentary/odeschutter1/English

في تقريرها الحالي، بقوة الرأي القائل بوجوب القضاء على أنماط التمييز التي تدفع بعض الفئات إلى دائرة الاستضعاف إذا أريد استئصال الجوع وتحقيق سائر الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تتبع الجهود الإنمائية بما فيها الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة نهجاً يركز على حقوق الإنسان والجوع، بشكل خاص، إلى إطار الحق في الغذاء. ومن ثم يجب أن تستهدف خطط العمل الوطنية الخاصة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الغذاء وبمبدأ عدم التمييز وعلاوة على ذلك، يجب أن تتجاوز الاستراتيجيات الوطنية الأهداف وأن تعكس الالتزامات القانونية التي تأخذها الدول على عاتقها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من أجل إعمال كل حقوق الإنسان للجميع.

٥١- ولا يملك عالم اليوم الذي تتشابك فيه الأمور كخيوط العنكبوت ترف التصرف كما لو كانت التجارة معزولة عن التنمية وكما لو كانت الأخيرتان منفصلتين عن حقوق الإنسان. فالعالم يحكمه القانون الدولي ويجب السعي إلى تحقيق التطابق بين مختلف فروع القانون بما في ذلك قوانين التجارة والقوانين المالية وقانون حقوق الإنسان، إذا كان الهدف الأسمى هو إيجاد عالم متكافئ فيه الفرص. لذا فإن المقترحات المقدمة بشأن تنظيم المضاربة في أسواق الغذاء الدولية^(٦٠) أو المفاوضات التجارية التي تقوم على الإقرار بأن الغذاء كمنتج زراعي لا يمكن التعااطي معه كما لو كان "جوارب أو عجلات سيارات"^(٦١)، إنما هي خطوات نحو تحقيق ذلك العالم الحالي من التمييز والذي تتكافأ فيه الفرص.

باء - المفاهيم والصكوك المروّجة لحق العاملين في المناطق الريفية في الغذاء

٥٢- أكد مجلس حقوق الإنسان على الأهمية التي يعلقها على حقوق الأشخاص الذين يعملون في المناطق الريفية وذلك بتكليف اللجنة الاستشارية بإجراء دراسة تحدد سبل ووسائل زيادة النهوض بحقوقهم الخاصة بهم. ونظراً لوجود ذلك التقرير فإن هذا التقرير يكتفي بتسليط الضوء على المجالات والاستراتيجيات الهامة المعتمدة من قبل مختلف الجهات صاحبة المصلحة والتي لها علاقة مباشرة مع الموضوع.

٥٣- وترتبط مسألة الأرض والإصلاحات الزراعية التي تضمن الوصول إلى الأرض وتضمن أمن حيازتها ارتباطاً وثيقاً بحق الأشخاص الذين يعملون في المناطق الريفية في الغذاء ولا سيما العمال الذين لا يملكون أراضي وأصحاب الحيازات الصغيرة والنساء الريفيات.

(٦٠) Olivier De Schutter, "Food commodities speculation and food price crises", Briefing note 2, September 2010.

(٦١) خطاب ألقاه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، باسكال لامي أمام مؤتمر موضوعه "بمواجهة التحدي الغذائي العالمي"، جنيف ٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وقد أكد قادة العالم^(٦٢) مجدداً على تلك العلاقة في الآونة الأخيرة وقد كان للإصلاحات الزراعية التي أدخلت في عدة بلدان أثر هام على الحد من الفقر والجوع وزيادة النمو الاقتصادي^(٦٣).

٥٤ - وللتصدي لتزايد أوجه اللامساواة تعكف منظمات المجتمع المدني على الترويج لأشكال جديدة من التعاون وتكوين الجمعيات. ومن أهم الروابط التي نشأت في هذا الميدان حركة تحقيق السيادة في المجال الغذائي، "لافيا كمبيسينا" التي تضم أعضاء من ٦٩ بلداً، من جميع أنحاء العالم. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وبعد أكثر من سبع سنوات من التشاور مع المنظمات الأعضاء فيها، اعتمدت الحركة إعلان حقوق الفلاحين - رجالاً ونساءً، وعرضته بوصفه استجابة لأزمة الغذاء العالمية أمام مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة في عام ٢٠٠٩^(٦٤). ويعد الإعلان من الأمثلة الهامة على استراتيجيات مكافحة التمييز التي يمكنها أن تحسّن حماية الحق في الغذاء.

جيم - الحماية القانونية والاجتماعية لفقراء الحضر

٥٥ - إن دائرة الاستضعاف التي تطبق على الريفيين الذين يصيهم الإملاق كثيراً ما تظل مطبقة في المناطق الحضرية التي يهاجر إليها أفراد الأسر الريفية^(٦٥). ذلك أن أموراً مثل قلة فرص العمالة وعدم انتظام العمل وعدم التيقن من الحصول على الأجور اليومية وانعدام شبكات الأمان الاجتماعي والسكن اللائق تزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي بين فقراء الحضر. ولذا، فإن الاستراتيجيات الرامية إلى تمكين هؤلاء من إعمال حقهم في الغذاء يجب أن تشمل سياسات توفير فرص العمل وتحقيق الأمان الاجتماعي وهي تتضمن العدالة في توفير فرص العمل والأجور الدنيا من أجل تمكين هؤلاء الناس من الحصول على أجور كافية على أساس دائم مما يمكنهم من الوصول إلى الغذاء، وهناك حاجة إلى سنّ تشريعات بشأن حيازة الأرض والسكن اللائق لضمان نشوء بيئة مستقرة تتاح فيها فرصة الوصول إلى وسائل الإصحاح والمياه النقية الصالحة للشرب.

(٦٢) المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، الإعلان الختامي، بورتو أليغري، ٧-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.

(٦٣) انظر الوثائق A/HRC/7/5/Add.2 و E/CN.4/2006/44/Add.2 و Add.3.

(٦٤) انظر بيان حركة "فيا كامبيسينا" (حياة الريف) أمام الجمعية العامة المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على الموقع الشبكي www.viacampesina.org.

(٦٥) Asbjørn Eide, "The human right to food and contemporary globalization", 11 October 2008. Available from www.worldhunger.org/articles/08/hrf/a_eide.htm.

٥٦- وكثيراً ما يتداخل التمييز الممارس ضدّ الفئات المملّقة اجتماعياً التي تعيش في المناطق الحضرية مع التمييز القائم على نوع الجنس أو الانتماء الإثني أو الدين أو الطبقة أو السن^(٦٦). لذا يجب أن تعمل الاستراتيجيات الحكومية الرامية إلى تحسين وصول فقراء الحضر إلى الغذاء والرعاية الصحية والتعليم على إزالة طبقات التمييز المتعددة الطبقات.

٥٧- وقد بيّنت الأزمة الغذائية التي حدثت في الآونة الأخيرة ضرورة تجنّب ما لها من أثر سلبي على الإنتاج المحلي وعلى أسعار استهلاك المعونة الغذائية المستوردة وذلك بالحدّ من الاعتماد على هذه المعونة وتوفير آلية لإدارة تقلبات الأسعار والتشجيع على أخذ المحاصيل من مناطق الفائض وتوزيعها على مناطق العجز.

٥٨- وهناك ثغرة في الحماية القانونية المبسوطة على فقراء الحضر على الصعيد الدولي. فلا يوجد، في الوقت الحاضر، أي صك دولي يُستهدى به بشأن الكيفية التي يجب أن تتصدّى بها التشريعات والاستراتيجيات الداخلية لمحنة فقراء الحضر. وفي غياب مبادئ توجيهية دولية كثيراً ما يجري إغفال فقراء الحضر من قبل السلطات التشريعية الوطنية مما يزيد من تهميشهم. وعليه هناك حاجة كبيرة إلى وضع توجيهات دولية للتصدّي للاحتياجات التي ينفردها فقراء الحضر وسبل إعمال حقّهم في الغذاء.

دال - الحماية القانونية والاجتماعية للمرأة الريفية

٥٩- سلّطت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأضواء، في تعليقها العام رقم ١٢، على العناية الخاصة التي يجب على الحكومات أن توليها لمنع التمييز فيما يتعلق بالوصول إلى الغذاء أو الموارد المخصصة لإنتاج الغذاء ولا سيما فيما يخص النساء (الفقرة ٢٦). وبالإضافة إلى ذلك، تشير المادة ١٢ من اتفاقية القضاء على التمييز ضدّ المرأة إلى أن الدول ملزمة بضمان حصول المرأة على تغذية كافية أثناء فترتي الحمل والإرضاع.

٦٠- وقد عززت البلدان التي اعتمدت اتفاقية القضاء على التمييز ضدّ المرأة الإطار القانوني للمساواة وذلك بإلغاء القوانين التي تعد تمييزية ضدّ المرأة مثل التشريعات الخاصة بالأسرة وقوانين التوريث غير أن القضاء على التمييز ضدّ المرأة لا يقتضي فقط إدخال تغييرات على القوانين واللوائح والمؤسسات بل أيضاً، وذلك الأهم، تغيير الممارسات الثقافية التي هي جزء من العملية التي تؤدي إلى نشوء ذلك التمييز وإدامته. ويجب على الحكومات أن تبدي الإرادة السياسية لإنفاذ حكم القانون وتجرس الهوة بين المساواة بحكم القانون والتمييز بحكم الواقع، بما في ذلك عن طريق العمل الإيجابي.

(٦٦) انظر M.S. Swaminathan Research Foundation and WFP, *Food Insecurity in Urban India*, 2010.

٦١- وقد بيّنت دراسة أجرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٠ أن الإجراءات اللازمة للقضاء على أشكال التمييز بين الجنسين التي تحدث عملياً على المستوى المحلي وفي الحياة الخاصة ومنها، على سبيل المثال، القيود المفروضة على وصول المرأة إلى التغذية والغذاء والمياه النقية ووسائل الإصحاح والتعليم وهي قيود يمكن، بدورها، أن تزيد من مخاطر حدوث الوفيات والمراضة التي يمكن تجنبها^(٦٧). وبالمثل، دعا تقرير أصدرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام ٢٠٠٩ إلى التركيز على العادات الغذائية الثقافية التي تعرقل، في الكثير من البلدان، حق المرأة في الحصول على الغذاء على قدم المساواة مع الرجل وذلك، على سبيل المثال، في الحالات التي تكون فيها المرأة آخر من يأكل الطعام، أو لا يسمح فيها بأن تأكل بعض الأطعمة المتاحة للرجال دون غيرهم^(٦٨). ويصبح التركيز على العادات الغذائية والممارسات الثقافية أمراً مهماً، على نحو خاص، في الحالات التي أعربت فيها دول أطراف عن تحفظات على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة لأسباب تتعلق بالثقافة والعرف، مما له آثار تلغي الكثير من جوانب الحماية المكفولة بالاتفاقية. وحماية الثقافة والتنوع أمر مهم إلا أن الاستمرار في ممارسة التمييز. بين الجنسين خلف ستار تبرير النسبية الثقافية أمر يبعث على الأسى.

٦٢- ومن المهم اتباع نهج قائم على الحقوق فيما يتعلق بتحرير التجارة والتركيز على حماية المستضعفين من الأفراد والجماعات حتى تقوم الحكومات بإجراء مشاورات عامة مع أصحاب المصلحة. بمن فيهم مزارعو الكفاف من النساء وأكثر الفئات تأثراً بانعدام الأمن الغذائي. ويتعين على الحكومات في الوفاء بمهامها فيما يتعلق باحترام هذه الفئات وحمايتها ضمان تمكّن النساء ممن يفتقرن إلى القوة الشرائية من مواجهة فترات ارتفاع الأسعار أو اضطرابات الأسواق دون معاناة الجوع المزمن أو الاستغناء عن الأصول مما يُقوّض إنتاجيتهن في المستقبل ويُلحق الضرر بسبل عيشهن وكذلك سبل من يعتمدون عليهن ويعرضها للمخاطر.

٦٣- ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية فإن صحة النساء والفتيات لها أهمية خاصة نظراً لأهن من الجماعات المحرومة في مجتمعات كثيرة نتيجة للتمييز المتجذّر في العوامل الاجتماعية الثقافية. وحيث إن النساء يضطّلن بدور أساسي في الأمن الغذائي فإن من المعروف على نطاق واسع أن صحة النساء هامة لصحة مجتمعاتهن. ذلك أن الأمهات اللائي يقل وزنهن عن المعدل الطبيعي واللائي يعانين من سوء التغذية سيلدن على الأرجح أطفالاً يقل وزنهم عن المعدل الطبيعي الذين ينتهي بهم الأمر إلى التعرّض لاضطرابات عقلية أو بدنية. ولتعزيز حق المرأة في الغذاء وحققها في الصحة من أجل كسر هذه الحلقة المفرغة، لا بد من إزالة كافة

(٦٧) الوثيقة A/HRC/14/39، الفقرة ١٨.

(٦٨) Isabelle Rae, *Women and the Right to Food: International Law and State Practice* (FAO, Rome 2008), pp. 12-14.

الحواجز التي تحرم النساء من الوصول إلى الرعاية الصحية السليمة والسكن والمياه الصالحة للشرب ووسائل الإصحاح والأغذية الصحية.

٦٤ - وتبين الدراسات أيضاً أن الدخل الذي تكتسبه النساء وتقوم بإدارته يرتبط إيجابياً بالرعاية الاقتصادية والتغذوية للأسرة المعيشية بأسرها^(٦٩). وتنفق النساء على الأرجح دخولهن على تلبية الاحتياجات الغذائية وكذلك احتياجات الأطفال. وقد بينت البحوث أن فرص الطفل في البقاء تتزايد بنسبة ٢٠ في المائة عندما تتولى الأم إدارة ميزانية الأسرة المعيشية^(٧٠). وعليه يجب اعتماد استراتيجيات وسياسات إيجابية لتعزيز وصول المرأة إلى الأنشطة المدرة للدخل والتكنولوجيات المعدّة لتلبية احتياجاتها والتقليل من الأعمال التي تحتاج إلى جهد بدني^(٧١). ومن الأمثلة في هذا الصدد أن منح المرأة حقوقاً متساوية في الأرض في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء يسهّل نجاح الأعمال التجارية الصغيرة التي تديرها النساء في الريف والحضر (مقارنة بنظرائهن الذكور) إلى درجة أن المصارف والصناعات الخدمية تدعم بنشاط مبادرات النساء في مجال تنظيم المشاريع. وعلاوة على ذلك، ثبت أن المصادر البديلة لوقود طهي الطعام تقلص الوقت اللازم لإعداد الأغذية وتخزينها وتقلل الحاجة إلى جمع الحطب يومياً مما يزيد من الأمن الغذائي في أسرهن.

هاء - الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال

٦٥ - إن الأطفال هم من بين أكثر المجموعات تعرّضاً للجوع وسوء التغذية وليس من المستغرب أن تعرّض هذه المجموعة بشدة للجوع وسوء التغذية قد دفع الدول إلى توفير الحماية القانونية لها على المستوى الدولي وعلى المستويات الإقليمية والوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل يحددان إطار الحماية الدولية للأطفال ورعايتهم. وبما أن الغذاء والصحة والرعاية هي ثلاثة شروط لتحقيق الأمن التغذوي فإن الاتفاقية تتضمن أحكاماً تحمي الحق في التغذية. والاستراتيجية المهمة التي ينبغي اتباعها، والتي يجب أن يكون التصديق عليها أقرب ما يكون إلى الكمال، هي التي تؤدي إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل على النحو المناسب على الصعيد

(٦٩) International Food Policy Research Institute, *Women: The Key to Food Security*, p. 9.

(٧٠) انظر: Martha Walsh, "Women in food aid interventions: impacts and issues", WFP conference on the theme "Time for Change: Food Aid and Development", Rome, 23-24 October 2008.

(٧١) Thelma R. Paris and others, "Assessing the impact of participatory research in rice breeding on women farmers: a case study in eastern Uttar Pradesh, India", *Experimental Agriculture*, vol. 44 (2008); Thelma R. Paris and Truong Thi Ngoc Chi "The impact of row seeder technology on women labor: a case study in the Mekong Delta, Vietnam", *Gender, Technology and Development*, vol. 9, no. 2 (July 2005).

الوطني وتؤكد على وضع سياسات عامة المراد بها إعمال حق الأطفال في الغذاء، وهم فئة لها احتياجات تغذوية خاصة.

٦٦- وقد أوصت فرقة العمل المعنية بمسألة الجوع بمواصلة الرضاعة الطبيعية حتى سنتين من العمر بوصفه إحدى الركائز الثلاث المتوقع أن تؤدي إلى الحد من سوء التغذية في الأطفال دون الخامسة من العمر^(٧٢). ويشمل التزام الدولة بإعمال الحق في الغذاء العنصر الأساسي المتمثل في التعليم وتوفيره. وبذا فإن الحكومات ملزمة بوضع استراتيجيات وتنظيم حملات في مجال الإعلام لتوضيح مزايا الرضاعة الطبيعية.

٦٧- وتشكل برامج الوجبات المدرسية في البلدان النامية استراتيجية موصى بها من شأنها إن توفر تغذية أفضل وتحسن فرص وصول الأطفال إلى التعليم.

واو - الحماية القانونية والاجتماعية للفئات الضعيفة الأخرى

٦٨- كان الصك الدولي الوحيد الذي يوفر حماية محددة للشعوب الأصلية، حتى وقت قريب، اتفاقية منظمة العمل الدولية المعنية بالشعوب الأصلية والقبلية (رقم ١٦٩). وللتصدي لأوجه الضعف المستمرة للشعوب الأصلية اعتمد مجلس حقوق الإنسان إعلان حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمدته في فترة لاحقة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. والإعلان له صلة بوجه خاص بالحق في الغذاء. وهو يعترف بأن للشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير وحقوقها في الأراضي والموارد، ولا يعترف فحسب بأشكال الظلم التاريخية الناجمة عن الاستعمار وإنما يتناول أيضاً التهديدات المعاصرة التي تشكلها العولمة الاقتصادية ويكفل الحماية للمعارف التقليدية والتنوع البيولوجي والموارد الجينية، ويضع حدوداً لأنشطة الأطراف الثالثة على أراض أفراد مجتمعات الشعوب الأصلية دون موافقتهم. وهذا الصك الجديد، حتى ولو لم يكن معاهدة، يمثل أداة جديدة هامة تمكّن الشعوب الأصلية من استخدامهم في المطالبة بحقوقهم، بما في ذلك حقهم في الغذاء والسعي إلى الحصول على سبل الانتصاف المناسبة في حالة الانتهاكات. ومنذ اعتماده في عام ٢٠٠٧ استندت إليه دساتير جديدة في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وإكوادور؛ كما أُدرج الإعلان بأكمله، أو أجزاء منه، في القوانين الوطنية.

٦٩- والمصادقة على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على الصعيد الوطني، عبارة عن خطوة إلى الأمام على طريق الإقرار باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمال حقوقهم في الغذاء.

(٧٢) Sanchez and others, *Halving Hunger: It Can Be Done* (see footnote 34)

خامساً - الممارسات الجيدة

ألف - الأشخاص العاملون في المناطق الريفية

٧٠- إن مكافحة الجوع على الصعيد العالمي قد حشدت جهود أطراف فاعلة مختلفة. وتطُرقت إلى مختلف جوانب العمل في المناطق الريفية. فحركة لافيا كامبيسينا (انظر الفقرة ٥٨ أعلاه) تدافع عن حقوق الفلاحين والمرأة الريفية من خلال "تعزيز تكافؤ الفرص للجنسين والعدالة الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية المنصفة؛ والمحافظة على الأرض، والمياه، والبذور وغيرها من الموارد؛ والسيادة الغذائية؛ والإنتاج الزراعي المستدام الذي يستند إلى مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم"^(٧٣). وتقوم هيئات قانونية مثل محكمة الشعوب الدائمة المعنية بالحق في الغذاء وسيادة القانون في آسيا بالتحقيق في حماية الحق في الغذاء والحق في المياه^(٧٤).

٧١- ويوزع برنامج الأغذية والتحويلات النقدية التابع لمؤسسة The Food and Cash Transfer programme of Concern Worldwide مساعدات على المستفيدين، نصفها في شكل نقدي والنصف الآخر في شكل أغذية وتقدم الأغذية في حالة حدوث نقص في إمدادات الأغذية في الأسواق المحلية مما يؤدي إلى تعذر وصول المستفيدين من التحويلات النقدية إلى الغذاء. ونجح البرنامج في توفير الدعم التغذوي وفي توفير شبكة أمان مؤقتة استهدفت الأسر المعيشية التي أهدمتها بقية مشاريع الطوارئ والتي - كانت تسعى جاهدة للتصدي للأزمة الغذائية في البلد وذلك باللجوء إلى استراتيجيات التكيف المدمرة (الحد من الوجبات وبيع الماشية والأصول الإنتاجية). وقد طرح نجاح البرنامج مسألة ما إذا كان من الممكن تطبيقه كشبكة أمان موسمية نقدية مفيدة للأسر المعيشية التي تمتد أو تنكمش كل عام حسب وخامة موسم الجوع السنوي^(٧٥).

٧٢- وقد طورت امرأتان هندية وسائل للزراعة العضوية التي لا تستخدم الري أو الأسمدة الكيميائية والمبيدات ومع ذلك فإنها تحقق فائضاً في الإنتاج. وإلى جانب قيامهما بتدريب النساء في أكثر من ٧٠ قرية على هذا النوع من أساليب الزراعة تعمل هاتان المرأتان مع الجمعية الإنمائية في مناطق الدكن الهندية لمساعدة النساء على إنشاء جمعيات نسائية

(٧٣) انظر "The international peasant's voice", La Via Campesina, available from www.viacampesina.org.

(٧٤) انظر www.foodjustice.net/about.

(٧٥) Stephen Devereaux, Peter Mvula and Colette Solomon, *After the FACT: An Evaluation of Concern Worldwide's Food and Cash Transfers Project in Three Districts of Malawi, 2006* (Brighton, Institute of Development Studies, University of Sussex, and Lilongwe, Concern Worldwide Malawi, 2006).

"تحدّد بنفسها نوع محصولها وتنشئ مصارف حبوب مجتمعية تتولّى جمع فائض الإنتاج وبيعه بأسعار أقل من أسعار السوق إلى أعضاء هذه الجمعيات اللائي يعشن دون خط الفقر أو اللائي لا يملكن أرضاً أو اللائي لم يتمكنّ من زراعة محاصيل غذائية كافية"^(٧٦).

٧٣- ويجري أيضاً بذل جهود للتمييز بين استخدام الكائنات المحوّرة وراثياً وبين الأغذية الناجمة عن استخدام البذور التقليدية. وهذه المراقبة تمكن الأفراد من اتخاذ القرار النهائي بشأن المنتجات التي يرغبون استهلاكها. وجعلت اليابان إجراء الاختبار الصحي للأغذية المحوّرة وراثياً أمراً إلزامياً في نيسان/أبريل ٢٠٠١^(٧٧). وفي عام ٢٠١٠ اعتمدت المفوضية الأوروبية توجيهاً أعطى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حرية البتّ في مسألة زراعة النباتات المحوّرة وراثياً أو تقييدها أو حظرها على أراضيها^(٧٨)، وهناك الآن مئات من العلامات التجارية الغذائية الكبرى وعشرات من تجار التجزئة الرئيسيين في أوروبا ممّن يوفرون الآن اللحوم والأسماك والبيض ومنتجات الألبان المنتجة بدون استخدام أعلاف محوّرة وراثياً^(٧٩).

٧٤- وفيما يتعلق بالأغذية السُميّة من الأمور ذات الدلالة أن الأطراف في اتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة قصرت استخدام المواد الكيميائية الضارة لأغراض "سليمة بيئياً" (مثل استخدام مادة الد. د. ت فقط لمكافحة الملاريا) ومنع إنتاج واستخدام مبيدات الآفات أو المواد الكيميائية الصناعية التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة^(٨٠). ولقد كان لشبكات دولية مثل شبكة العمل في مجالات مبيدات الآفات والشبكة الدولية للتخلص من الملوثات العضوية العسيرة التحلل تأثير هائل في الحد من استخدام المواد الكيميائية التي تضرّ بإمدادات الأغذية في العالم.

See Keya Acharya, "Good food, Indian-style", *India Together*, 19 March 2009. Available from www.indiatogether.org/2009/mar/agr-ddsfood.htm (٧٦)

.Deborah B. Whitman, "Genetically modified foods: harmful or helpful?", *ProQuest*, April 2000 (٧٧)

"GMOs: Member States to be given full responsibility on cultivation in their territories", Press release IP/10/921, Brussels, 13 July 2010. Available from <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/10/921> (٧٨)

GM Free Ireland Network, "Ireland adopts GM-free zone policy", Press release, 13 October 2009, available from www.gmfreeireland.org/press/GMFI45.pdf. See also www.nongmoproject.org (٧٩)

. see www.pops.int/documents/convtext/convtext_en.pdf (٨٠)

باء - فقراء الحضر

٧٥- إن مدينة بيلو هوريزونتي هي رابع أكبر المدن في البرازيل، حيث خلصت التقديرات التي أُجريت في أوائل التسعينات من القرن الماضي إلى أن نسبة ٣٨ في المائة من الأسر^(٨١) و ٤٤ في المائة^(٨٢) من الأطفال فيها يعيشون دون خط الفقر. وقد قامت حكومة هذه المدينة بإنشاء أمانة للبلدية معنية بالإمدادات من أجل وضع سياسة متكاملة لمواجهة مشكلة سوء التغذية والجوع. وتشمل البرامج الموضوعية (أ) سياسات تساعد الفقراء من الأسر والأفراد المعرضين للخطر من خلال تكملة استهلاكهم الغذائي؛ و(ب) إقامة شراكات مع موردي الغذاء من القطاع الخاص لتوصيل الغذاء إلى مناطق كانت مهملة في السابق من المؤسسات التجارية؛ و(ج) زيادة إنتاج وإمدادات الغذاء من خلال تقديم حوافز تقنية ومالية إلى صغار المنتجين من أجل ربط المنتجين الريفيين بالمستهلكين في المناطق الحضرية^(٨٣). وتولّى مجلس مؤلف من ٢٠ عضواً يضم ممثلين من قطاع الحكومة، ونقابات العمال ومنتجي/مستهلكي الأغذية، ومنظمات غير حكومية إسداء المشورة إلى الأمانة بشأن توجّهات المشروع. ويعود معظم النجاح الذي أصابته الأمانة إلى الأخذ باللامركزية في تنفيذ البرامج الاجتماعية التي كانت تدار في السابق على المستوى الاتحادي (من ذلك، على سبيل المثال، أن الوجبات المدرسية كانت تقدم بهذه الطريقة). ويسمح الأخذ باللامركزية بتحقيق وفورات (مثل تكاليف النقل) ويفسح المجال أمام الموردين المحليين للإنتاج. وأخيراً، فإن ضمان المشاركة والالتزام عن الصعيد المحلي يؤدي إلى الإحساس بالملكية لدى المجتمعات المحلية في مدينة بيلوهوريزونتي.

جيم - المرأة

٧٦- كانت مبادرة غذاء المرأة المزارعة الأفريقية في إطار برنامج مكافحة الجوع أول برنامج للتمويل المتناهي الصغر في أفريقيا يستهدف المرأة المنتجة للأغذية، وأول مبادرة تسفر عن إنشاء مصارف ريفية معترف بها رسمياً تملكها وتشغلها المرأة الريفية. ويعمل الآن مجموع قدره ١٨ مصرفاً ريفياً كمؤسسات مالية ريفية مستقلة تملكها المجتمعات المحلية وتديرها

(٨١) J. R. B. Lopes and S. M. S. Telles, "Caracterização das populações pobres no Brasil e de seu acesso à programas sociais", in Galeazzi, M.A.M., ed., *Segurança Alimentar e Cidadania*, São Paulo, Mercado das Letras, 1996.

(٨٢) Conselho Municipal da Criança e do Adolescente, *Diagnóstico: Criança e Adolescente em Belo Horizonte*, PHB, 1994.

(٨٣) Cecilia Rocha, "An integrated program for urban food security: the case of Belo Horizonte, Brazil", April 2000. Available from www.envireform.utoronto.ca/conference/local-food/cecilia-rocha.doc

نساء. ودفع المشروع قرابة ٧,٩ مليون دولار أمريكي إلى مجتمعات محلية مختلفة كانت نسبة المبالغ التي دفعتها المصارف الريفية ٤٢ في المائة منها.

٧٧- ويكفل الصندوق الاستثماري المحدود لتمويل المرأة الكينية المنشأ في عام ١٩٨١ كأكبر مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر تستهدف النساء حصراً وصول النساء منظمات المشاريع إلى الائتمان ويشجع على تعبئة المدخرات في صفوف أعضائه البالغ عددهن ١٠٠ ٠٠٠ من سبع مقاطعات في كينيا المؤلفة من ثماني مقاطعات. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان البرنامج قد قدم قروضاً فعلية يبلغ مجموعها ٢٤٧ ٥٣٨ قرصاً^(٨٤). وتقدم مؤسسة التضامن للتمويل المتناهي الصغر في مصر تمويلًا متناهي الصغر مضموناً جماعياً للنساء حصراً. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تجاوز عدد المقترضات الفعليات ١٠٣ ٠٠٦ امرأة وبلغت الحفظة المالية ١٤ مليون جنيه مصري.

٧٨- وموقع كيفا هو موقع شبكي يقدم قروضاً متناهية الصغر من شخص إلى شخص ويربط بين الأفراد الذين يقدمون القروض إلى أصحاب المشاريع الريفية في شتى أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. ويطلع المقرضون على المعلومات الشخصية المتعلقة بأصحاب المشاريع والمزارعات النساء، المحملة على الموقع الشبكي ويقرضونهن الأموال باستخدام بطاقاتهم الائتمانية. ثم يقوم كيفا بتقديم الأموال إلى المستفيدات.

٧٩- ويحاول برنامج الأغذية العالمي، من خلال مبادرته الخاصة بالشراء من أجل التقدم (P4P) الترويج لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة الزراعية وتعزيز وصولهم إلى الأسواق للتصدي لانعدام الأمن الغذائي والفقر. وستؤدي طرائق الشراء الجديدة، المعمول بها في ٢١ بلداً على مدى فترة خمس سنوات (٢٠٠٩-٢٠١٣) إلى تحويل نسبة مئوية من مشتريات برنامج الأغذية العالمي الإجمالية على الصعيدين المحلي والإقليمي من مستويات سلسلة التسويق العليا - كبار التجار وكبرى شركات التجهيز - إلى المستويات الدنيا مثل منظمات المزارعين وصغار ومتوسطي التجار. وهذه المبادرة عبارة عن برنامج لتنمية الأسواق يسعى إلى توصيل أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين بالأسواق. وهو يتيح فرصة فريدة للتركيز على النساء اللائي يشكلن، باعتراف الجميع، معظم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وزيادة إنتاجيتهن الزراعية وعائداتهن الاقتصادية وتعزيز إدماجهن في شتى جوانب سلسلة القيمة الزراعية. وترمي المبادرة الرائدة المتعلقة بالشراء من أجل التقدم، على مدى دورة عمرها التي تستغرق خمس سنوات، إلى الوصول إلى ٥٠٠ ٠٠٠ من أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين على الأقل وزيادة دخلهم بما لا يقل عن ٥٠ دولاراً في السنة. ومن المتوقع أن يكون نصف هؤلاء المزارعين على الأقل من النساء.

(٨٤) انظر الموقع الشبكي لشركة Kenya Women Finance Trust Limited Microfinance (www.kwft.org).

دال - نظم التعليم والوجبات المدرسية وما إلى ذلك من ممارسات مكافحة الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال

٨٠- تتوفر برامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء غذاءً صحياً وتُحسن من وصول الأطفال إلى التعليم، كما تعزز الاقتصادات الريفية وتساعد المزارعين المحليين وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تُريح الآباء والأمهات في العادة، من عبء ضمان تناول أطفالهن وجبة منتصف النهار مما يتيح لهم إمكانية العمل خلال النهار.

٨١- وفي عام ٢٠٠٩، استهل برنامج الشراكة من أجل نماء الطفل the Partnership for Child Development التابع لكلية إمبريال كوليدج في لندن تنفيذ مشروع يرمي إلى مساعدة الحكومات على "تطبيق برامج لتقديم الوجبات الغذائية في المدارس باستخدام الغذاء المنتج محلياً الأمر الذي يضمن للمزارعين المحليين طلبات منتظمة ودخلاً يُعوّل عليه" في مالي ونيجيريا وغانا وملawi وكينيا^(٨٥).

٨٢- وتقوم دائرة الغذاء والتغذية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة البرنامج الوطني لتقديم الوجبات الغذائية في المدارس حيث تقدّم وجبات غذاء يومية متوازنة غذائياً ومنخفضة التكلفة أو مجانية إلى أكثر من ٣٠,٥ مليون طفل في أكثر من ١٠١ ٠٠٠ مدرسة^(٨٦). وقد بذلت بعض الحكومات، بما فيها إيطاليا وفرنسا وجنوب أفريقيا، جهوداً لضمان قيام المدارس بتقديم أغذية عضوية إلى طلابها^(٨٧).

٨٣- وشرعت بوليفيا (جمهورية - متعددة القوميات) في عام ٢٠٠٧، في إطار التزامها باتفاقية حقوق الطفل، في تنفيذ برنامج وطني لمكافحة سوء التغذية، ورصد تغذية وصحة الأطفال وتوزيع مواد غذائية تكميلية. وكجزء من مبادرة "الخطة الدولية" التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة، جرى تدريب قرابة ١ ٥٠٠ امرأة على رصد حالة تغذية الأطفال وتعليم النساء الأخريات عادات غذائية وأساليب طهي أفضل^(٨٨).

(٨٥) Imperial College London, "Local farmers in Africa to benefit from school meal programmes", News release, 15 October 2009,

.www3.imperial.ac.uk/newsandeventspggrp/imperialcollege/newssummary/news_15-10-2009-12-20-4

(٨٦) United States Department of Agriculture, *Factsheet: National School Lunch Program*, 2009. available from www.fns.usda.gov/cnd/lunch/AboutLunch/NSLPFactsheet.pdf

(٨٧) James Meldrum, "Organic canteen food for better kids", *Australian Organic Journal*, Winter 2006. Available from www.bfa.com.au/Portals/0/BFAFiles/x06aoj_008-9.pdf

(٨٨) Julia Velasco Parisaca and Wendy Medina, "Bolivia: mothers teaching mothers to combat malnutrition", *IPS News*, 9 January 2009. Available from <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=45348>. See also Thierry Delvigne-Jean, "'Model mothers' work to combat malnutrition in Mozambique", 22 August 2008. Available from www.unicef.org/infobycountry/mozambique_45308.html

٨٤- ومن الممارسات النموذجية لإعمال حق الأطفال في الغذاء وحقوق الأطفال بوجه عام الإجراء المعتمد في عام ٢٠١٠ في مقاطعة ويلز (بريطانيا العظمى) في إطار الحقوق المقترحة للأطفال والأحداث. والغرض من ذلك الإجراء هو ضمان اهتمام الوزراء في الحكومة، على النحو الواجب، بالقرارات الاستراتيجية فيما يتعلق بحقوق والتزامات الأطفال المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل. ومن المتوقع أن يعزز ذلك الإجراء النهج القائم على الحقوق والمتبع حيال الأطفال والأحداث في مجال صنع السياسات العامة في مقاطعة ويلز وتعزيز مكانتهم في مجتمع ويلز^(٨٩).

سادساً - استنتاج

٨٥- لقد تفاقمّت حالة التفاوتات القائمة بين المناطق في العالم وتعرّض أشد الناس فقراً في البلدان النامية للخطر نتيجة للأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية والأزمة البيئية. فالأول مرة في التاريخ في عام ٢٠٠٩ عانى أكثر من مليار شخص في شتى بقاع العالم من نقص التغذية. ومن أكثر الأشخاص تعرضاً للجوع وسوء التغذية الأشخاص الذين يعملون في المناطق الريفية وفقراء الحضر من سكان الحضر، والنساء والأطفال، واللاجئون والشعوب الأصلية والمعوقون والمستّون وغيرهم من الأقليات. فمعظم هؤلاء الأشخاص هم من الجياع لأنهم يعانون من أشكال تمييز متعددة. وفي هذا السياق عرضت هذه الدراسة الخطوط العريضة للاستراتيجيات وأفضل الممارسات الرامية إلى مكافحة التمييز والتي ينبغي للدول والمنظمات الدولية وسائر الجهات صاحبة المصلحة أن تضعها موضع التنفيذ.

٨٦- وترى اللجنة الاستشارية أن جميع الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الحكومية الدولية من أجل الحدّ من الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك عن طريق التنمية الاقتصادية والتجارة، ينبغي أن تستند إلى نهج يقوم على احترام حقوق الإنسان وأن تستهدف بإطار الحق في الغذاء. ومن شأن اتباع هذا النهج أن يتصدى بفعالية للتمييز القانوني والفعلي في سياق إعمال الحقوق في الغذاء.

(٨٩) انظر الموقع الشبكي

<http://new.wales.gov.uk/newsroom/childrenandyoungpeople/2010/100614legislation/?lang=en>